The Reality of Popular Participation in Local Development in Algeria Evaluation Review

Saoud Jammal Saoud

Abstract: This research paper aimed to conduct a critical review of the reality of popular participation in local development in Algeria by specifying the foundations of local development, highlighting the benefits achieved by popular participation in local development in Algeria, identifying the obstacles facing the popular participation and local development and their impacts on them, clarifying the determinants of popular participation success in Algeria, and introducing the researcher's recommendations and the conclusions reached.

The analytical approach was used to identify and analyze the obstacles encountered. The historical approach was also used to refer to the historical steps taken by the Algerian State to support popular participation. After thorough study and examination, a number of conclusions were reached about the impact of popular participation on local Algerian development, the most important of which was that popular participation led to political and security results represented by the legitimacy of the state and its projects and popular satisfaction, and that there was an exaggeration in overstating the administrative and political outcomes resulting from the transition to administrative decentralization in which popular participation was manifested as one of its forms, and that it has not yet been deeply established that popular participation is a constitutional right to the Algerian people.

Keywords: Popular Participation, Development, Effectiveness of Participation, Pillars of Development, Administrative Decentralization.

واقع المشاركة الشعبية في التنمية المحلية في الجزائر مراجعة تقويمية

ساعود جمال ساعود*

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى إجراء مراجعة تقويمية عن طريق نقد واقع المشاركة الشعبية في التنمية المحلية بالجزائر، عبر توصيف مرتكزات كل من المشاركة الشعبية والتنمية المحلية، وتبيين المنافع التي حققتها المشاركة الشعبية في التنمية المحلية في الداخل الجزائري، وتحديد العقبات التي تواجه المشاركة الشعبية والتنمية المحلية وآثارها عليهما، وتوضيح المحددات التي يتوقف عليها نجاح المشاركة الشعبية في الجزائر، وأبرز النتائج التي خلص إليها الباحث وتوصياته. وقد استخدم المنهج التحليلي لتحديد وتحليل العوائق التي تواجه المشاركة الشعبية في التنمية المحلية الجزائرية، كما استخدم المنهج التاريخي للرجوع إلى الخطوات التاريخية التي اتخذتها الدولة الجزائرية لدعم المشاركة الشعبية، وقد توصل الباحث بعد الدراسة والتمحيص إلى عدّة نتائج حول أثر المشاركة الشعبية في التنمية المحلية الجزائرية، من أهمها أنّ المشاركة الشعبية أدّت إلى نتائج سياسية وأمنية تتمثل في شرعية الدولة ومشاريعها والرضا الشعبي، وأن هناك مبالغة في تضخيم المفرزات الإدارية والسياسية الناجمة عن الانتقال نحو اللامركزية الإدارية التي جاءت المشاركة الشعبية كإحدى صورها، واستنتج أنّه لم تترسّخ بعد القناعة بأن المشاركة الشعبية حق دستوري لدى الشعب الجزائري.

المصطلحات الأساسية: المشاركة الشعبية، التنمية المحلية، فعالية المشاركة، ركائز التنمية، اللامركزية الإدارية.

(*) قسم الدراسات السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية.
Email: saoudsaoud89@gmail.com

أولاً – المقدمة:

تطوَّرَ مفهومُ المشاركةِ المجتمعية في التنمية بعد أن أيقنَتِ المؤسَّساتُ العامّة أنّ المجتمعَ هو العنصرُ الأساسُ في التنميةِ؛ انطلاقاً من زيادةِ قُدْرَة المجتمع على الاستجابة لحاجاتهِ الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، وأنَّ التنميةَ لا تتحقَّقُ إلّا مِن خلالِ تمكين شرائحِ المجتمع كافّةً من المشاركةِ في التعبيرِ عن احتياجاتهم، ووضْعِ الخطط والبرامج. كما أنها تُساعِدُ المجتمعَ في الاستخدام الأمثلِ لطاقاتِ أفراده وجماعاته وقدراتهم، وتُعطي الفُرَصَ لِمُشاركةِ الفئات المهمَّشة.

وفي الجزائر وفي إطار التطوُّراتِ الاقتصادية المتلاحِقَة التي تشهدُها البلادُ؛ ظهر اتجاه يدعو إلى تطويرِ المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المحلية؛ حيث تَعتبر الجزائرُ الجهودَ الشعبية إحدى الركائزِ الأساسية التي يُمكِنُ من خلالها النهوضُ بالمجتمع والارتقاء به، والعملِ على تحسين مستوى إسهام أبنائه تطوُّعاً في جُهودِ التنمية سواء بالرأي أو العمل أو التمويل وحثِّ الآخَرينَ على المشارَكة وعَدمِ وَضْعِ العراقيل أمام الجُهودِ المبذولة من جانب قيادات المجتمع وغيرِ ذلك من الأمورِ التي تؤدِّي إلى تنميةِ المجتمع وتحقيق أهدافه، ومن هذا المنطلق جاءت الرغبة في إجراء مراجعة تقويمية لعملية المشاركة الشعبية في التنمية المحلية في الجزائر، ويقصد الباحث بإجراء مراجعة تقويمية، شرحه للمشاركة الشعبية والتنمية المحلية من قبيل توضيح مرتكزاتهما، ودراسة واقعهما، وتحليل آثارهما على الداخل الجزائري، ثم تحديد العوائق التي تواجه كلاً منهما، وذلك عن طريق نقد الواقع الراهن للمشاركة الشعبية في التنمية المحلية، والانتقال لتحديد المتطلبات المستقبلية لنجاح المشاركة الشعبية في التنمية المحلية في الجزائر.

ثانياً – إشكالية الدراسة:

على الرغم مما قدمته الدولة الجزائرية – تحديداً منذ تسلم الرئيس عبد العزيز بو تفليقة للحكم عام 1999 – من دعمٍ لمشروعات التنمية في الجزائر، وعلى الرغم من تشجيعها للمشاركة المجتمعية فإنّ تضافر مجموعة من العوامل، حدّ من فاعلية المشاركة الشعبية وتأثيرها؛ مما يستدعي ضرورة إجراء مراجعة نقدية لتأثير المشاركة الشعبية، ويستدعي من ثم ضرورة إجراء مراجعة نقدية لتحديد العوائق التي تواجه كلاً من المشاركة الشعبية من جهة والتنمية المحلية من جهة أخرى؛

بغية تعرّف كيفية تأثيرها – أي العوائق – على دور المشاركة الشعبية في التنمية المحلية.

وتثير الإشكالية تساؤلاً رئيساً؛ مفاده: ما العوائق التي تواجه كلاً من المشاركة الشعبية والتنمية المحلية في الوقت الراهن؟ وكيف تؤثّر على الأهداف المتوقعة منهما؟

كما تطرح الإشكالية مجموعةً من التساؤلات الفرعية وفق الشكل الآتي:

1 – ما مرتكزات التنمية المحلية وأبعادها في الجزائر؟ وكيف ترجمت الدولة الجزائرية مساعيها لدعم التنمية المحلية؟

2 – هل حققت المشاركة الشعبية في عمليات التنمية المحلية أيّة نتائج إيجابية على الداخل الجزائري؟

3 – ما واقع المشاركة الشعبية في التنمية المحلية في الجزائر في فترة إجراء الدراسة؟ وما مدى فاعلية المشاركة الشعبية في التنمية المحلية في الجزائر؟ وما العوائق التي تواجه كلّاً من المشاركة الشعبية من جهة والتنمية المحلية من جهة أخرى أو تحد منهما ؟

4 – ما متطلبات نجاح المشاركة الشعبية في التنمية المحلية في الجزائر مستقبلاً في ظل العقبات التي تواجهها؟

ثالثاً – فرض الدراسة:

بالاستناد إلى مرتكزات التنمية المحلية ومدى المشاركة الشعبية فيها على الرغم مما أفرزته من إيجابيات على الواقع الجزائري الداخلي فإن الأهداف المرجوة من المشاركة الشعبية في التنمية المحلية قد لا تتحقق في ظل العقبات التي تواجهها في الوقت الراهن والتي من الممكن اعتبارها معياراً لقياس فاعلية تأثير المشاركة الشعبية في التنمية المحلية في الجزائر.

رابعاً – منهجية الدراسة:

أولاً – المنهج التحليلي: يستخدم في المنهج التحليلي ثلاث عمليات، هي: التفسير، والنقد، والاستنباط. وقد استخدم الباحث هذا المنهج لتحليل كلً من المشاركة الشعبية والتنمية المحلية إلى الركائز التي تقوم عليها في الواقع الجزائري، وتحليل المفرزات الناجمة عن مشاريعها؛ من حيث أثرها على الداخل

الجزائري، ومن ثم تحليل العوائق التي تواجه المشاركة المجتمعية والتنمية المحلية كلّ على حدة، وتحليل آثارها على تحقيق الأهداف المرجوة من المشاركة الشعبية في التنمية المحلية في الجزائر، وما يرافق هذا التحليل من نقد بقصد تحديد مواطن السلبيات والإيجابيات بخصوص موضوع الدراسة (عبد المؤمن، 2008: 287).

ثانياً – المنهج التاريخي: هو في بعض تعاريفه إعادة للماضي بواسطة جمع الأدلة وتقويمها، وقد اعتمد الباحث على هذا المنهج للرجوع إلى الخطوات التاريخية التي اتخذتها الدولة الجزائرية لدعم المشاركة الشعبية، وتسلسل القوانين والمخططات التنموية التي تم إصدارها من قبل الدولة الجزائرية بخصوص دعم مشاريع المشاركة الشعبية في التنمية المحلية الجزائرية (عبد المؤمن، 2008: 279).

خامساً – أهداف الدراسة:

إن هذه الدراسة مراجعة نقدية تقويمية تركّز على واقع المشاركة الشعبية في التنمية المحلية الجزائرية من زاوية ما تواجهه من عوائق تحدّ من فاعليتها في خدمة تقدّم الدولة الجزائرية وتطورها، وتهدف هذه الدراسة إلى ما يأتي:

1 – تقييم الحالة الراهنة لمرتكزات التنمية المحلية بناءً على التوصيفات المبالغ فيها، بحسب رأي الباحث.

2 – تبيين المنافع التي حققتها المشاركة الشعبية في التنمية المحلية في الداخل الجزائري.

3 – الكشف عن واقع المشاركة الشعبية في التنمية المحلية الجزائرية من خلال تحديد العقبات التي تواجه كلّاً من المشاركة الشعبية والتنمية المحلية، وتبيين أثر هذه العقبات على فاعلية عملية المشاركة الشعبية في التنمية المحلية الجزائرية.

4 – توضيح أبرز المحددات المستقبلية التي يتوقف عليها نجاح المشاركة الشعبية في الجزائر، وأبرز النتائج التي خلص إليها الباحث وتوصياته.

سادساً – أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في ناحيتين:

أولاً – الناحية العلمية: تقوم أغلب الدراسات الأكاديمية بتناول المحاور ذاتها التي تناولها الباحث في خطة هذه الدراسة، وذلك عند دراسة المشاركة الشعبية في التنمية المحلية في الجزائر، ولكن دون نقد ولا تقديم نسب رقمية ولا يتم ربطها

بالسياق العام لأوضاع الجزائر سواءً السياسية أو الاقتصادية أو التنموية، وحتى في حال اكتشاف السلبيات لا يتم اقتراح البدائل؛ مما يحرم الجزائر من فائدة البحوث الأكاديمية التي تتناول عمليات المشاركة الشعبية في التنمية المحلية في الجزائر، على عكس ما جاء في هذه الدراسة من إظهار الإيجابيات، وتوضيح السلبيات، وسبل تجاوزها.

ثانياً – الناحية العملية: ترجع الأهمية العملية لهذه الدراسة إلى أهمية الجزائر نفسها؛ فهي من الدول المتطورة على مستوى العالم العربي، ويشهد لها تاريخها السياسي والاقتصادي والاجتماعي بعمق تجاربها بما فيها التجارب التنموية؛ حيث إن العوائق التي صادفتها، والإنجازات الإيجابية التي حققتها الجزائر – كفيلة بالاستفادة من تجاربها عند وضعها موضع البحث والنقد، ولا سيما بالنسبة إلى الدول الأقل تطوراً من الجزائر، خصوصاً الدول التي تمر في مراحل إعادة الإعمار بعد أحداث "الربيع العربي" التي شهدتها المنطقة العربية مطلع عام 2011م حتى الآن.

سابعاً – الإطار الزمني:

تمتد الفترة الزمنية للدراسة من عام 2000 إلى عام 2017، وقد تجلّى هذا بالترجمة الإحصائية التي أجراها الباحث لما واجهته الجزائر من مشكلات اقتصادية وتنموية عاقت المشاركة الشعبية في التنمية المحلية الجزائرية، ويعود سبب اختيار هذه الفترة الزمنية إلى أنّ الدولة الجزائرية قد بدأت منذ عام 1970 بوضع مخططات إنمائية تفيدُ بالتوجّه نحو العمل المحلي، الذي اعتمد على المشاركة الشعبية في تنفيذ برامج التنمية المحلية وخططها ومراقبتها وتوجيهها، لذا فإنّ تناول فترة زمنية متقدمة كفترة الدراسة (2000 إلى عام 2017)، تتيح الوقوف على واقعها الراهن، والكشف عن أهم العوائق التي تواجهها، التي تمنعها من تحقيق أهدافها المعلنة بخصوص تطوير العمل التنموي في الجزائر والمشاركة الشعبية فيه؛ نظراً لقدم التجربة الجزائرية فيما يخص المشاركة الشعبية في التنمية المحلية الجزائرية.

ثامناً – خطة الدراسة:

أولاً: مرتكزات المشاركة الشعبية في الجزائر.

ثانياً: مرتكزات التنمية المحلية في الجزائر.

ثالثاً: آثار المشاركة الشعبية على الصعيد الداخلي.

رابعاً: معوقات المشاركة الشعبية في التنمية المحلية في الجزائر.

خامساً: متطلبات نجاح المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية الجزائرية مستقبلاً.

أوّلاً – مرتكزات المشاركة الشعبية في الجزائر:

بدايةً هناك مجموعة من الأمور التي تبرر المشاركة الشعبية في التنمية المحلية في الجزائر، منها مبدأ المساواة بين أفراد المجتمع في الحقوق والواجبات، وتجنب استبعاد المجتمع المحلي الذي يكمّل الجهود الحكومية الرسمية، وكذلك إدراك المواطنين الجزائريين لمشكلاتهم واحتياجاتهم وإمكاناتهم، والمبرر الأهم يتمثّل في البيروقراطية؛ حيث إنّ مشاركة أفراد المجتمع ستكون دفعاً لتوفير حاجات المجتمع، وذلك لما لديهم من رغبة في تحقيق ما يتطلعون إليه وغيرها من المبررات التي تدفع إلى العمل على المشاركة الشعبية في التنمية المحلية كما في النموذج الجزائري، ومن هذا المنطلق لا بدّ من تعرّف أهم مرتكزات المشاركة الشعبية في الجزائر لما لها من أهمية محورية، حيث يأتي في مقدمتها ما يلي (الجوهري، 2008: 35):

أولاً – الديموقراطية: إن الديموقراطية تعتبر المرتكز الأساسي للتنمية بالمشاركة الشعبية؛ لأنّها حق من حقوق المواطن خاصة المشاركة في القرارات التي تخصه وتخص مجتمعه في مشاريع تنمية المجتمع وبرامجها.

ثانياً – اللامركزية الإدارية: يتمثّل الهدف الأساسي من اللامركزية الإدارية في إدارة الأقاليم والمحليات شؤونها بواسطة ممثليها الذين يتم انتخابهم بواسطة مواطني المنطقة. وتصبح اللامركزية نظاماً يشجّع ويرغّب المواطنين في المشاركة الفاعلة في تنفيذ المهام المحلية وتوجيهها نحو احتياجات المنطقة وأولوياتها في جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ثالثاً – درجة الوعي: إن الدعم الشعبي لبرامج التنمية لابدّ أن يتأسس على وعي المجتمع بمشكلاته واحتياجاته من جانب، ورغبة القيام بدوره في التنمية بالمشاركة في القرارات التي تهم منطقته، وواجباتهم ومسؤولياتهم من أجل مشاركة حقيقية من أجل نهضة وتقدم المجتمع.

رابعاً – التمثيل: إن التمثيل الحقيقي للمجتمع يستند إلى اختيار أفضل أفراد

المجتمع من الراغبين في خدمة مجتمعاتهم ممن هم على قدر من الوعي والفهم، ولا يأتي الاختيار السليم إلا بتوفير القدر الكافي من الحرية والجو الآمن لاختيار الممثلين كما ينبغي إزالة أي معوقات تقف أمام مشاركتهم الفاعلة.

الجدير بالذكر أن المشاركة الشعبية في التنمية المحلية تهدف إلى الإسهام في تقديم فهم وتصور واضحين لطبيعة المشكلات في المناطق المعنية بالتنمية، وذلك من خلال إدراك المواطنين لحجم مشكلاتهم وموارد المنطقة وإمكاناتها (عثمان، 2001: 91)، كما تعمل المشاركة الشعبية على تقليص الدور الأحادي للحكومة أو المركز، كما أنّها تحجم دور الصفوة والنخب في المجتمع، وتسهم في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة من البنى الاجتماعية القائمة، إضافة إلى هدف مشاركة المواطنين بالشكل الذي يجعلهم أكثر تقبلاً للقرارات والمشروعات والبرامج التنموية التي يشاركون فيها بفاعلية وبروح الفهم والمسؤولية؛ الأمر الذي يؤدي إلى نجاحها.

ثانياً – مرتكزات التنمية المحلية في الجزائر:

نما الشعور بضرورة التنمية المحلية وتزايد الاهتمام بها عند وضع المخطط الإنمائي الرباعي الأول (1970–1974). وهو برنامج علمي عملي تبنّته الدولة الجزائرية بعد الاستقلال في ظل النظام الاشتراكي؛ حيث تنازلت الوزارات عن تسيير البرامج الخاصة لصالح الولايات (المحافظات)، وفي ظل المخطط الرباعي الثاني (1974–1977) تعمق التوجه نحو العمل المحلي أكثر، فتم إقرار نوع جديد من البرامج الاستثمارية الأكثر محلية وإقليمية، وهي ذات الطابع اللامركزي إعداداً وتسييراً تحت مسمى المخططات البلدية للتنمية PCD، إلى جانب البرامج القطاعية غير المركزة (PSD)، التي أسهمت – إلى حد كبير – في تلبية الاحتياجات المحلية للسكان وتحقيق نوع من التوازن الجهوي والإقليمي واستقرار السكان والنشاطات، ومن أجل أن تحقق هذه البرامج الغاية المرجوة منها والأهداف المنشودة بكفاءة وفعالية وشمولية وتوازن وتكامل، ورأت السلطات الجزائرية أن تقوم سياسة التنمية المحلية على الأسس والمرتكزات الآتية:

أولاً: الدور القيادي للدولة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وطنياً ومحلياً نظراً للعوائق التي يواجهها النظام اللامركزي، ونظراً لأن الدولة هي الأكثر قدرة على تحقيق أهداف التنمية لما تملكه من إمكانات مادية وبشرية وتنظيمية

ومالية، وهي القوة السياسية الوحيدة القادرة على مواجهة الاحتكار المحلي والأجنبي (سلمان، 2009: 164) .

ثانياً: وجود مشاركة مجتمعية فعّالة في إعداد برامجها وخططها وتنفيذها ومراقبتها وتوجيهها، وقد تجسّد ذلك نسبياً في إقرار أساليب وأنظمة تسيير جماعية لم تبدأ عملياً حتى صدر دستور 1989؛ حيث تم إقرار التعددية الحزبية، والسماح بإنشاء الجمعيات المدنية، وفسح المجال أمامها للمساهمة في خدمة المجتمع، ومراقبة تنفيذ المشاريع وتوفير أطر المشاركة عبر جمعيات الأحياء ومجالس المدن (مهملي، 2016: 94).

ثالثاً: التخطيط، ويمثّل التخطيط منهجاً عملياً وأداة فعّالة لإحداث تغيير اجتماعي وتوجيه طاقات المجتمع وموارده وحسن استثمارها، عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة، التي يشترك في اتخاذها الخبراء وأفراد الشعب وقادتهم السياسيون؛ لتحقيق وضع اجتماعي أفضل للمجتمع على مستوياته كافة، لذلك وقع اختيار الجزائر على هذه الأداة لبناء وتنفيذ البرامج التنموية وطنياً ومحلياً من خلال تطبيق التخطيط المركزي في صورة برامج مركزية.

رابعاً: اللامركزية، وهي تعتبر من الركائز والأسس التي استندت إليها عملية التنمية المحلية في الجزائر، باعتبارها الأسلوب الناجح لتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة جهوياً وإقليمياً والقاعدية منطلقاً ووجهة، ومن هنا جاء في برنامج الحكومة المصادق عليه في 22/مايو/2004 أنّ اللامركزية هي أحد الخيارات الإستراتيجية، الذي اعتمدته الجزائر منذ عشرات السنين؛ نظراً لأنّها استجابة لمشكلات النظم المركزية مثل التدهور الاقتصادي، وعجز الحكومة عن تمويل الخدمات (مهملي، 2016: 98)، ولأنّها ضرورةٌ أكثر من أي وقت مضى لمرافقة حركة تحرير الطاقات في البلاد، ومن ثمّ كان لاختيار اللامركزية أسلوباً في التنظيم والعمل ما يبرره من قبيل إعطاء اللامركزية لعملية تنفيذ البرامج بعدها الاجتماعي المتمثّل في الدافعية والانتمائية، كذلك العلاقة القوية والمباشرة بين التنمية المحلية واللامركزية؛ لأنها تعبّر عن واقعية مشكلات التخلّف وطموحات وأولويات كل إقليم ومجتمع محلي، يُضاف إلى ذلك تحقيق العدالة في التكاليف والحقوق من خلال توزيع الدخل الوطني وأعباء الجباية؛ لأن تركيز الثروة يؤدي إلى تشتت الشعب.

خامساً: الارتقاء بمستوى الوعي الاجتماعي والثقافي للمواطنين؛ حيث أولت

النظرية الاقتصادية عناية فائقة للرأسمال البشري المتمثّل في البحوث والدراسات والابتكار والتجديد الذي تؤدّيه العناصر البشرية المدربة والمؤهلة المالكة للمهارات والقدرات؛ لأنّها تشكّل عاملاً حاسماً في تطور الدول وتفوقها وامتلاكها لمزايا نسبية تدفع عملية نموها (صالح، 2005: 20).

سادساً: الاعتماد على الإمكانيات الوطنية؛ فقد أظهرت التجارب التنموية أن الاعتماد على الإمكانيات والجهود الذاتية هي الركيزة النجاح لتحقيق التنمية، وتسمح لها بالاستمرارية وتضمن لها الاستقرار والاستدامة واستقلالية القرار السياسي والاقتصادي لتجنّب الاعتماد على المساعدات الأجنبية التي انخفضت إلى (3,65) مليار دولار، وهو حجم المساعدات الخارجية 2017.

سابعاً: قيام المشاركة المجتمعية في الجزائر على أساس نظام الجماعات المحلية؛ فمع زيادة وظائف ومهام السلطة المركزية، أسندت مهمة إدارة المرافق المحلية إلى سلطات محلية منتخبة، تمثلت في الولاية والبلدية، أو ما يطلق عليه بالجماعات المحلية، التي يحتاج توضيح دورها وهيكليتها بحوثاً مستقلة بحد ذاتها.

واستناداً إلى ما سلف وتعقيباً عليه، يرى الباحث أنّ سرد المرتكزات أو المقومات سالفة الذكر يساعد على الكشف عن مدى تجذّرها بالواقع الجزائري، ومستوى تفعيلها؛ ففيما يخص الكشف عن مدى تجذّرها، فإن ملاحظة ما انبثق عن جهود القوى المجتمعية في التنمية المحلية من مشروعات دعمتها الدولة الجزائرية سيوضّح أن المقومات تم ترجمتها على أرض الواقع، عبر جملة هذه المشاريع التنموية المحلية، مثل المخطط البلدي للتنمية الذي هو مخطط شامل للتنمية في البلدية، وهو أكثر تجسيداً للامركزية على مستوى الجماعات المحلية، ومهمته توفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية، ومحتوى المخطط عادة يشمل التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الإنجاز والتجهيزات التجارية. بالإضافة إلى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، الذي هو برنامج بادر به رئيس الجمهورية، ويمتد على مدى أربع سنوات (2001–2004)، ويتمحور حول الأنشطة المخصّصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها، وتعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية. إضافةً إلى برنامج صندوق الجنوب الذي هو برنامج يهدف إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات الأساسية بالمناطق

الجنوبية بالوطن؛ لتجاوز التخلف الذي تعانيه في هذا المجال مقارنةً بالمناطق الشمالية من الوطن بالإضافة إلى العديد من المشروعات والبرامج الأخرى، ومثال ما سلف المخطط البلدي للتنمية؛ حيث يعتبر هذا البرنامج من الاختصاصات المباشرة للبلدية أو المجلس الشعبي البلدي من حيث الاختيار وملاءمة المشروعات المقترحة وموقعها وأثرها المباشر على الجماعات المحلية والسعي التعاوني مع المواطنين، وهذا المخطط يهدف إلى (مدغري، 2007: 42)، تطوير المبادرات المحلية والبحث عن حلول لمشكلات الجماعات المحلية دون اللجوء إلى الوصاية، ومحو الاختلالات الجهوية بين البلديات، والتقليل من الزحف الريفي، والترقية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق النامية، ومن أمثلة إنجازات هذا المخطط ما قدمة من تمويل لبلدية سيدي سيمان في دائرة شرشال ولاية تيبازة، مثل ربط المساكن الريفية بشبكة التطهير بدوار مصطفاوي، ودراسة، ومتابعة توسيع مقر البلدية وتهيئته، وإنجاز الإنارة العمومية لدوار مسنادي وجلاوي، ودراسة قاعة علاج وتهيئتها مع بناء مسكن وظيفي، وغيرها، التي تحتاج إلى مسح ميداني للحسم بشأنها.

أما المشاركة الشعبية فتعرّف بأنّها العملية التي تتيح لجميع أفراد المجتمع المحلي وجماعاته المؤهلة بموجب القوانين فرصًا للتعبير عن آرائهم، ودوراً في إعداد الخطط والمشروعات المحلية وتنفيذها ومتابعتها والرقابة عليها بشكل مباشر وغير مباشر؛ بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتحسين نوعية حياة السكان، وإشباع حاجاتهم بعدالة دون الإضرار بالمصالح الوطنية (عاشور، 2017: 75)، وأمّا أساليب المشاركة الشعبية، فتتخذ شكلين، الأول: المشاركة المباشرة التي يمكن تعريفها بأنّها مشاركة مختلف فئات الشعب أو هيئات أو جماعات منتظمة للسلطات الحكومية في كل ما يتعلق بالعملية التنموية أو في مراحل منها، وأهم أشكالها استشارة الأهالي والمجموعات المستهدفة من خلال الاجتماعات والمقابلات والمؤتمرات العامة، وبرامج تنمية المجتمع المحلي، وخصوصاً ما يتعلق منها ببرامج الاعتماد على النفس والهيئات التطوعية، وكذلك الاستفتاء العام حول قضية أو قضايا معينة. والشكل الثاني تمثيل في المشاركة غير المباشرة، التي تحدث بواسطة أشخاص محددين، وبتكليف من جهات معينة أو بدوافع ذاتية (العجال، 2007: 243)، وتعمل المشاركة الشعبية على تحقيق العديد من الأهداف، أبرزها تقليل التكلفة بالشكل الذي يحقق كفاءة الاستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة، ضمان التأييد الجماهيري والشعبي للمشروعات، وتوجيه الموارد المحلية

نحو المشروعات الإنتاجية، وتحقيق الفاعلية للمشروعات التنموية من خلال توفير بيانات حقيقية على واقع المجتمعات المحلية، وإقامة نسق من العلاقات السليمة، يراعي قيم المجتمع وعاداته، وضمان التكامل والتعاون المشترك بين مستويات التنمية الوطنية والمحلية، ومن أهم المبادئ التي ترتكز عليها المشاركة الشعبية أو المجتمعية التفاعلية التي تعني عدد قنوات الاتصال وكثافتها بين المجالس المحلية والسكان، وتتمثل مؤشراتها بعدد الوسائل والطرق التي اتبعت لإشراك المواطنين كالاجتماعات، جلسات النقاش، الندوات، المؤتمرات (عليوة، 2017: 6).

يرى الباحث أن أهمية هذه المشروعات المذكورة وغيرها مما لم نذكره؛ يكمن في كونها قنوات للمشاركة الشعبية في التنمية المحلية، وعليها يُعول في تحقيق الأهداف المبتغاة من المشاركة الشعبية والمتمثلة في ترشيد القرارات وترتيب الأولويات بحسب حاجات السكان؛ مما يحقق كفاءة الاستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة، وضمان التأييد الجماهيري والشعبي للمشروعات، وتوجيه الموارد المحلية نحو المشروعات الإنتاجية، وتحقيق الفاعلية للمشروعات من خلال توفير بيانات حقيقية على واقع المجتمعات المحلية، وإقامة نسق من العلاقات السليمة، يراعي قيم المجتمع وعاداته، وضمان التكامل والتعاون المشترك بين مستويات التنمية الوطنية والمحلية، علاوة على تحقيق التوظيف الأمثل للمساعدات الاجتماعية، وتحديد المشكلات والحاجات الحقيقية للسكان الجزائريين المحليين، وللتنويه يحق للباحث عدم إعطاء نتيجة قطعية في هذا المضمار؛ لأن تحديد مدى تحقق هذه الأهداف أو الغايات من المشاركة خاضع لظروف داخلية وخارجية متغيرة من فترة زمنية إلى أخرى، ولأن إعطاء نتائج واقعية مضبوطة يتطلب استبانات فعلية من أرض الواقع، وهذا غير متوافر، والدراسات الأكاديمية تقتطع فترات زمنية دون الأخرى.

ثالثاً – آثار المشاركة الشعبية على الداخل الجزائري:

تنبع أهمية هذه الفقرة من كونها تحاول الإجابة عن التساؤلات المطروحة حول الإنجازات والنتائج الإيجابية للمشاركة الشعبية على الداخل الجزائري؛ حيث قامت الدولة الجزائرية – كما وضّحنا سابقاً – بوضع وإقامة خطط وبرامج ومشاريع تنموية لتعزيز مبدأ المشاركة المجتمعية والحق فيها، ووفّرت لها الحماية والخلفية القانونية، وقامت بدعم ركائزها من حيث توفير الحماية والتنظيم

والإشراف والدعم، إضافة إلى قدوم رؤساء إصلاحيين عملوا على إحلال الأرضية الملائمة للمشاركة كالرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي سجّل عهده بداية الانطلاق الفعلي لدعم المشاركة المجتمعية، وبالمقابل أسهم إقبال القوى المجتمعية، وإشراكهم في إدارة شؤون الدولة في تخفيف الضغط عنها إدارياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً بحكم الانتقال من نظام المركزية الإدارية إلى اللامركزية ومشاركة الشعب بصنع القرار، بالإضافة إلى العديد من الآثار التي نجمت عن المشاركة الشعبية، التي جاء في مقدمتها:

1 – تحريك عملية التنمية الشاملة والمستدامة عن طريق التركيز على العامل البشري وتنشيط دوره وتفعيله كحلقة أساسية مدعمة لحلقات التنمية، وذلك بإشراكه في عملية صنع القرارات وتطبيقها ومراقبتها.

2 – أتاحت للمواطن معرفة المشكلات وطرق طرحها وعرض حلولها وتقديم البرامج لذلك، ومن هنا تصبح كصمام أمان للقرار السياسي المتخذ نتيجة إشراك المواطن فيه ويصبح معه الفرد مستعداً لتحمل نتائجه سلباً أو إيجاباً.

3 – مثّلت المشاركة الشعبية ودعمها حكومياً ترجمةً عمليةً لحقوق المواطنة من حيث منح المواطن الجزائري فرصة القيام بدوره في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية؛ بقصد تحقيق أهداف التنمية الشاملة، ومن ثم أصبحت مفتاحاً للتعاون البنّاء بين المواطنين والمؤسسات الحكومية، وقناة اتصال تدعم التوجه الديمقراطي؛ بما يتيح استتباب الأمن والسلم في المجتمع (صابر، 1986: 151).

4 – أضفت المشاركة مصداقية وشرعية للنظام والهيئات الحكومية وسياجاً أمنياً للديمقراطية، وذلك من خلال تكريس حق المواطنين في التعبير عن آرائهم حول المسائل الوطنية في حدود ما يسمح به القانون.

5 – ابتعاد الحكومة عن حالة الانغلاق، وفتح المجال واسعاً للعمل الجماعي الذي لا تكون فيه الحكومة الطرف الوحيد المعبّر عن سياسة الأمر والنهي وإنجاز الأهداف.

6 – تأكيد أهمية دور المواطنين، عبر مؤسسات العمل المدني، في دعم السلطة في تعزيز مفاهيم الحكم الرشيد، من خلال تنفيذ حملات توعية مستمرة للمواطنين، ومن خلال تأكيد أهمية تعزيز التربية المدنية لتكوين المجتمع على أساس صحيح يسعى إلى التطوير والمشاركة الفعّالة في المجتمع، اللذين يتمان عبر رفع نسبة

التثقيف والمعرفة بالمجال السياسي والاجتماعي، وتجديد أنماط العلاقات والتفاعلات، وترسيخ عدّة أمور، أهمها ثقافة التسامح والتفاهم ونبذ العنف، وفكرة احترام القانون وحقوق الأفراد، وترسيخ مفهوم الحكم الرشيد من خلال حق الأفراد في المساءلة والمحاسبة، ومفهوم الشفافية في الدولة والمجتمع (اللاوي، 2011: 65).

7 – تشجيع ودعم نشوء وتطور قوى المجتمع المدني واستقلاليته عن القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية.

8 – تأكيد الإدارة الحكومية التي تنبع ضرورة وجودها من أهمية العمل على إدارة الأموال العامة واستثمار الموارد الطبيعية والبشرية في خدمة المجتمع، ويكون الشعب شريكاً في هذه الثروات، وأن تؤمن بمبدأ تكافؤ الفرص وتقلّد الوظائف العامة تحت معيار المساواة وعدم التحيّز.

9 – تعزيز دور الإدارة المحلية في الحكم اللامركزي عبر تفويض صلاحيات وسلطات الإدارات غير المركزية لحكومة داخلية محلية، وبمشاركة واسعة من قبل أفراد المجتمع، وذلك من خلال تعزيز حقوق الإنسان وواجباته وتوعيته؛ لأن الحاكمية الرشيدة تتطلع إلى احتياجات المجتمع ككل، وفي مقدمتها توسيع دائرة الحرية من خلال بناء نظام معرفي يعزز بناء النظام السياسي وتحديثه وترتيب أولوياته.

على العموم تحتاج دراسة آثار المشاركة الشعبية على الداخل الجزائري إلى الدقة؛ نظراً لما تتميز به المشاركة المجتمعية من نسبية؛ لكونها ليست الوحيدة من بين العوامل التي أدت لفترة طويلة إلى الاستقرار السياسي في الجزائر، بل إن أثرها جزئي مقارنة بعوامل أخرى يتوقف عليها الاستقرار السياسي لحدٍّ بعيد، فعلى سبيل المثال كان الإصلاح الدستوري في الجزائر وإصدار دستوري 1989 و1996، وما نتج عنهما من نتائج إيجابية، وكذلك قيام الدولة الجزائرية بإقصاء التيار الإسلامي المتطرف التابع "لجبهة الإنقاذ الإسلامية" عام 2015، وشرعية النظام السياسي، وحق الانتخاب والاستقرار البرلماني، وغيرها من العوامل التي أدّت إلى الاستقرار.

والمهم في الموضوع أنّ الآثار سالفة الذكر، مهّدت لكتابات المفكّرين والمنظّرين للحديث عن الحكم الرشيد في الجزائر الذي تمّ ربطه بدرجة كبيرة بالتنمية المستدامة التي تندرج ضمنها التنمية المحلية؛ وهذا ما دفع الرئيس السابق

عبد العزيز بوتفليقة إلى القول: "لا يمكن إقامة الحكم الراشد من دون دولة القانون، من دون ديمقراطية حقيقية، من دون تعددية سياسية، كما لا يمكن أن يقوم حكم رشيد إطلاقاً من دون رقابة شعبية" (قيرة، 2001: 313).

رابعاً – معوقات المشاركة الشعبية في التنمية المحلية في الجزائر:

تواجه المشاركة الشعبية في التنمية المحلية ما يؤخّر تحقيق أهدافها المعلنة، التي سبقت الإشارة إليها، وهذا نتيجة لمجموعة من العوامل التي تقلل من فاعلية المشاركة الشعبية في التنمية المحلية الجزائرية، وأغلبها عوامل إدارية وسياسية واقتصادية تواجهها الجزائر، من مثل ضعف الهياكل القاعدية والتأطير البشري في مختلف مجالات التنمية، والتهريب وانعدام المراقبة والمتابعة الميدانية لكل المشاريع التنموية، وانعدام التكامل بين القطاعات الإنتاجية، وارتفاع الاحتجاجات لدى الفئات العمالية بالمطالبة بتحسين الأوضاع والمستوى المعيشي، وعدم وجود مؤسسات اقتصادية فعالة ومنافسة، وعدم وجود مؤسسات مالية فعالة تسهم بدور التفعيل الاقتصادي، ومشكلة الهوية، ومشكلة البطالة، ومشكلة الفقر، ومشكلة التطرف الديني، ومشكلة الثقافة والتربية والتعليم (البلي، 2010: 165)؛ حيث يفوق تأثير هذه المشكلات على مسار التقدم والتطور في الجزائر تأثير العقبات التي تواجه المشاركة الشعبية، ولا حتى تضاهيها بالأهمية، وبالمجمل إن كل مشكلة من هذه المشكلات تحتاج إلى بحوث مكثّفة ومستقلة على انفراد، كما أنها أكثر خطورة مقارنة بغيرها، لذا فإن المشاركة الشعبية في التنمية المحلية تعاني عقبات، تتمثل فيما يأتي:

أولاً – عقبات تتعلق بالمشاركة الشعبية: تقسم إلى عوائق أمنية وإدارية وسياسية:

1 – عوائق أمنية:

جاء إشراك القطاعات الشعبية الواسعة، بمن فيهم من ألقى سلاحه وعاد إلى حياته المدنية ضمن مسارات الإصلاح السياسي في الجزائر، وتحت عناوين متعددة، منها إصلاح هياكل الدولة والتوجه نحو بناء حكم قائم على الرشادة والأمن والسلم الأهلي والمجتمعي، بما يعزز الاستقرار الداخلي ويضفي شرعية على الحكم، وللتدليل قالت دراسة نشرها مركز «كارنيغي» للأبحاث: إن سياسات التهدئة التي اعتمدتها السلطات الجزائرية، منذ عام 1995، سمحت بعودة 15 ألف «تائب» عن الإرهاب، إلى الحياة العامة (عبد الواحد، 2017: 2)؛ الأمر الذي يتفق الباحث معه من

منطلق تفضيله لسياسات التهدئة مقارنة بالطرق الأخرى لحل الأزمات الداخلية، كالحل العسكري مثلاً.

عرفت الفترة الأخيرة من عام 2017 ظهور بعض المؤشرات المقلقة؛ فقد أحبطت أجهزة الأمن في 2017/8/19 خطة إرهابية تستهدف مسؤولاً أمنياً في منطقة عين تاقورايت في ولاية تيبازة (80 كيلومتراً غرب العاصمة)، وهي العملية التي أثارت نوعاً من القلق، وكانت السبب في حالة استنفار على مستوى كثير من النقاط، خاصة داخل العاصمة والمدن الكبرى (زايت، 2017: 2).

أما السبب في عودتها، فيرى الباحث أن التهديدات الإرهابية ما تزال كبيرة وخطيرة، وتعود أساساً إلى تعثر الوضع الداخلي وتأثره بالوضع الإقليمي، بالإضافة إلى تمدد الظاهرة الإرهابية وتغولها؛ لأنّها تتغذى من الأزمات المحيطة بنا، مشدداً على أن الجزائر أمام مرحلة دقيقة أمنياً، تستوجب إستراتيجية على محورين، الأول يتمثّل في التأمين الشامل للحدود، والحيلولة دون أي اختراق لها، والثاني هو العمل على القضاء على بقايا التنظيمات الإرهابية، ومنع تشكيل نواة جديدة للعمل الإرهابي.

أما علاقة عودة الإرهاب بالجانب الاقتصادي التنموي، فتتمثّل أسبابها في تراجع القدرات المالية للدولة الجزائرية إثر انخفاض أسعار النفط، والتوجه للسير بسياسات تقشفية قد تعوق تنفيذ بعض المشاريع التنموية التي تنشط فيها المشاركة الشعبية؛ الأمر الذي سيزيد من ثقل الواقع الاقتصادي – الاجتماعي على عموم المواطنين، وخاصة الشباب منهم، وعليه؛ فإن عودة الإرهاب إلى الجزائر يمكن مواجهته أو الحد منه إذا ما عمدت الحكومة – بالتعاون مع الجيش الوطني والشعب – إلى وضع خطة مواجهة شاملة تسير فيها الإجراءات الأمنية مع الإجراءات الاقتصادية التنموية والتوعوية، وكل ذلك ضمن رؤية وطنية أساسها الخيارات التي تضمن للمواطن الجزائري الخبز والعمل والسكن للجميع، لضمان الحرية والكرامة للشعب ولتعزيز الروح الوطنية وتفجير الطاقات الخلاقة الكامنة، القادرة على التصدي للإرهاب والإرهابيين وصيانة الوطن من المخاطر المحدقة به.

2 – عوائق إدارية وسياسية:

إن القارئ للأدبيات الجزائرية، سواء من البحوث أو رسائل الأكاديمية، التي تناولت موضوع البحث يستخلص مجموعة من العوائق الإدارية والسياسية التي

تعني مجموعة من التحديات التي تحول بينها وبين تطبيقها للأهداف بشكل صحيح، وانبثقت هذه التحديات من الواقعِ الجزائريّ، وأدت إلى انخفاضِ جُهود المشاركة الشعبية في قضايا التنمية المحليةِ، وقد يرجعُ ذلك إلى العديدِ من العوامل، يأتي على مُقدِّمَتِها:

1 – الاعتماد على الأساليب الإدارية التقليدية، وعدم التوجه إلى استخدام الأساليب الحديثة، وعدم توافر قاعدة كافية من البيانات، والمعلومات التي يحتاج إليها المديرون من أجل إنجاز مهامهم، وعدم وضوح رؤية المؤسسة وأهدافها؛ مما يقود العاملين إلى الوقوع في كثير من الأخطاء.

2 – حداثةُ عَهدِ تفعيل المشاركة الشعبية بمعناها الإداري الواسع إلى جانب قِلَّةِ الوعي العامِّ وضَعْفِ الاهتمام بالمشاركة؛ حيث أعلنت مصادر جزائرية أن نسبة المشاركة في انتخابات المجالس البلدية والولائية بلغت نحو 33%، وقد يرجعُ ضعف هذه النسبة مقارنةً بعدد سنوات التفعيل (من 1999– 2018) إلى عَدَمِ الرغبة؛ ومن ثم تدنِّي مستوى الدافعيَّةِ بين أفرادِ المجتمع؛ مما يشير إلى خلل في السياسات الحكومية التي تبدو – بحسب المصادر الرسمية الجزائرية – في قمة الدعم والتسيير.

3 – طُغيانُ دَورِ الدولة؛ وهو ما أدَّى إلى ضَعْفِ عملية صُنْعِ القراراتِ وتنفيذ الخطَط الهادفة لتنمية المجتمع؛ فالمشاركةُ الشعبية في التنميةِ صوريةٌ ولا تَعدُو عن كونِها مشاركةً تستغل كعلاقةٍ قائمة لِمُسانَدةِ الوضْع السياسيّ وتستغلُّها الدولة وتوجِّهُها نحو اهتماماتِ السياسة المركزية (زارع، 2018: 5).

4 – التركيزُ على إظهارِ النجاحات الإدارية فقط؛ حيث يُعْزَى الفشلُ في كثير من الأحيان إلى تسييسِ العملِ التنمويّ؛ إذ يُوجَّهُ لخدمةِ النظام الإداريّ والسياسيّ الحاكم، وهنا يُظهر النظامُ الوجْهَ المشرِق والنجاح، بينما لا تُظهِرُ التجارِب الفاشلة، وهذا في حدِّ ذاتِه يعوق التعلُّمَ والاستفادة من المعرفةِ التراكمية بأسبابِ الفشل.

5 – الانتقائيةُ في المشاركة؛ حيث عادةً ما تتمُّ الدعوةُ إلى المُشاركة في عملياتِ التخطيط التنمويّ المحلِّيّ والإقليميّ لقادةِ المجتمع والنفوذ، ويتمُّ اختيارُ هؤلاءِ بانتقائيَّةٍ مقصودة تعودُ منفعةُ التنمية ونتائجُها لهم دون فقراءِ المجتمع.

6 – هيمنةُ النُّخَبِ على القراراتِ التنموية كافّةً؛ الأمرُ الذي يُفَرِّغُ المشاركَة من محتوى التمثيل الحقيقيّ للمجتمع؛ ومن ثم اختفاء المبادئ المهمّة كـ(العدالة

والحرية والمساواة) بين أفراد المجتمع وفئاته؛ ممّا ينتجُ عدمُ تحقيقِ البرامج والمشاريع لأهدافِها التنموية؛ ممَّا يَعني فشلَها (حيدر، 2014: 387).

7 – اقتصار المشاركة الشعبية على فئات محددة بينما يجب توسيع نطاقها؛ من حيث الشمول لتطول كل الجهات غير الرسمية في محاولة جادة لوقوف هذه الجماعات إلى جانب الجهات الرسمية في الدولة للمشاركة في إدارة شؤون الدولة الجزائرية معاً، وهنا يشير الباحث إلى ضرورة إقحام مؤسسات المجتمع المدني الجزائري ومخاطر تركها دون دمج في العمل المحلي.

إنّ خطورة هذه العوائق الأمنية والإدارية والسياسية، تكمن في الحيلولة دون تحقيق أهداف التنمية المحلية التي تشكّل المشاركة الشعبية أحد مرتكزاتها، المتمثّلة في دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات (صناعة، زراعة، خدمات)، وتشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية بما فيها أنشطة الأسر، وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري بتكاتف. ونظراً لما سلف فإن العوائق تفرض ضرورة سن سياسات تنموية دقيقة من حيث التوازن والمخصصات والدعم الحكومي لتحقيق أهداف متعددة، منها – مثلاً – توحيد الجهود لتخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات وداخل الإقليم الواحد، والتصدي للمشكلات الاجتماعية مثل (الجريمة والعنف والسرقة والمخدات..إلخ)، وترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة، وإدخال واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين الإنتاجية والخدمية، وتنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار العمومي والخاص الوطني والأجنبي، وغير ذلك من الأهداف التي تفقد مفعولها وأهميتها بوجود ما يعوق المشاركة المجتمعية فيها سواء مما ذكره الباحث مما لم يذكره.

ثانياً – عوائق تتعلق بعملية التنمية المحلية:

إن تناول موضوع التنمية المحلية يحتاج إلى بحوث موسّعة ولا يمكن تناوله بسرعة أو بشكلٍ مقتطع لضرورة اتسامه بالدقة؛ لذا سيذكر الباحث؛ في سبيل المراجعة النقدية لواقع التنمية المحلية في الجزائر، جملة من العوائق المتفق عليها بين الباحثين الجزائريين وغيرهم من المهتمين بالشأن الجزائري، ومن أمثلة البحوث الدقيقة في هذا المجال البحث الذي أجرته فريدة كافي في جامعة مولود معمري في الجزائر المعنونة بـ "التنمية المحلية في الجزائر: قراءة في المقومات

والمعوقات"؛ حيث تناولت فيها دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، وقدّمت رؤية للنهوض بالمقومات وتجاوز العقبات.

وعلى وجه التخصيص؛ فعلى الرغم من أن التنمية المحلية تعد من أهم الأساليب والسياسات والإستراتيجيات التي يُعتمد عليها في حل المشكلات المتعلقة بالمجتمعات المحلية، ووسيلة لتحقيق التكامل بين الأقاليم الحضرية والريفية كغرض منها، للوصول إلى التنمية الشاملة والمتوازنة، فإن المحيط الذي تنشط فيه التنمية المحلية يجعلها تعاني من بعض المعوقات، ومنها (كافي، 2016: 100).

1 – العراقيل الاقتصادية، نذكر منها:

أ – محدودية الموارد الطبيعية لكثير من البلديات، وغياب الاستقلالية المالية في التسيير، واختلال التوازن ما بين الموارد والنفقات؛ حيث تعاني الجماعات المحلية من عدم كفاية الموارد المالية، وعدم انسجام هذه الأخيرة مع النفقات التي تعرف ارتفاعاً مستمراً ومتسارعاً.

ب – الزيادة السريعة في نفقات أجور مستخدمي البلدية وتكاليفهم، التي تمثل ما يقرب من 65% من ميزانية التسيير.

ج – عدم قدرة أجهزة الجباية في تحصيل الموارد؛ نظراً للتهرب الجبائي من جهة ونقص الكفاءة من جهة أخرى، إلى جانب وجود ثغرات في التشريع الضريبي، أصبحت تفوق فعالية الضريبة كأداة كفيلة بتمويل الميزانية.

د – قلما تذكر دراسة التنمية المحلية في الجزائر، وكذلك عوائق المشاركة الشعبية أنّها تتأثر بالإطار العام للدولة وجملة أوضاعها، بما فيها الوضع الاقتصادي. فالتنمية المحلية – مثلاً – تتأثر بالنمو الاقتصادي من عدمه، كما حصل في عام 2016؛ حيث كشف الديوان الوطني للإحصاء أن النمو المسجل في 2016 بلغ 3,3% مقابل 3,7% في 2015، وصاحب تراجع النمو تقلص نصيب الفرد من الناتج العام إلى 3894 دولاراً في 2016م (لندن، 2017: 1).

2 – العراقيل الاجتماعية، ونذكر منها:

أ – أشد المعوقات فتكاً بالتنمية المحلية لصد مشكلة الفقر الذي هو أساس لكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية، وضعف العلاقة بين الإدارة والمواطن.

ب – الانفجار السكاني وتداعياته على الموارد الطبيعية، ناهيك عن التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، وتأخر البيئة الاجتماعية، متمثّلة في نقص التعليم والتكوين ومحدوديتهما؛ أي نقص المهارات التقنية والإدارية على المستوى المحلي (كافي، 2016: 106).

3 – العراقيل السياسية:

أ – غياب المفهوم الحقيقي للحكم الصالح الذي يعبّر عن الدعم الحقيقي للحقوق الفردية والجماعية، والذي يسمح باستعادة الدعم الحقيقي للديمقراطية، ويزيد من قيمة القانون ومصداقيته، ويخلق الشفافية والاحترام بين الأفراد والمؤسسات والأجهزة القانونية والتشريعية.

ب – ضعف المناخ الديمقراطي السليم، وسيطرة العلاقات والروابط التقليدية والقبلية على عملية اتخاذ القرارات السياسية بشأن برمجة المشاريع التنموية في المجتمعات المحلية، وعدم الإيمان بإيديولوجية تنموية كمصدر للأهداف السياسية الأساسية من طرف المنتخبين المحليين (خيضر، 2011: 222).

ت – الصراعات الحزبية بين مختلف التشكيلات السياسية المكونة للمجالس الشعبية البلدية والولائية المنتخبة، التي تؤثّر سلباً على قرارات هذه المجالس؛ مما يؤثّر على مختلف المشاريع التنموية، ويجعل التنمية على المستوى المحلي دون طموحات المواطنين وتطلعاتهم (شفيق، 2009: 50).

4 – العراقيل الإدارية، وتتمثل – بحسب مراقبين عن كثب – في:

أ – عدم كفاءة الجهاز الإداري المحلي للقيام بأعباء النشاط التنموي، إضافة إلى محدودية وتدنّي الوعي بالمسؤولية الملقاة على عاتق المسؤولين المحليين.

ب – على الرغم من القوانين التي أصدرها المشرع الجزائري للتصدي لظاهرة الفساد الإداري عبر سن مجموعة من القوانين الرادعة الجديدة مثل: قانون رقم 06–01 المؤرخ في 21 محرم 1427 الموافق لـ 20 فبراير 2007، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته – فإن نسب الفساد بقيت مرتفعة؛ حيث توغلت الجزائر أكثر في الفساد عام 2016، وفق منظمة الشفافية الدولية؛ إذ حلّت في المركز 108 عالمياً، بينما حلت في المركز 88 في عام 2015، وجاءت الجزائر في المركز 17 في القارة الإفريقية، والعاشرة عربياً (أزروال، 2011: 164)، وتكمن خطورة هذا العائق في أنّه

يمثّل عائقاً مشتركاً في وجه المشاركة الشعبية من جهة والتنمية المحلية من جهة أخرى.

ج – سوء تسيير الموارد البشرية؛ وهو ما أدى إلى توزيع غير منطقي للمستخدمين مقارنةً بالوظائف بسبب النقص الكبير في التأطير المحلي، وهذا النقص في الكفاءات أثّر سلباً على تحقيق التنمية المحلية، ومن ثم على الانحراف عن الاستغلال الأمثل للأغلفة الخاصّة بالمشاريع الممنوحة من طرف الدولة للبلديات.

د – الافتقار إلى الموظفين المؤهلين بقي مطروحاً باستمرار؛ ذلك أن التوظيف الذي تم – خاصة في السنوات الأولى – لم يراع شروط الكفاءة بقدر ما راعى سد الفراغ السائد، وأدّى هذا الوضع إلى أزمة حقيقية في التوظيف؛ فبقدر ما أرهق هذا التضخم الكمي الميزانيات، ما زالت الجماعات المحلية في حاجة إلى موظفين مؤهلين للقيام باختصاصاتها التي تطورت باستمرار، والتي تُطلب في بعضها وخاصة التقنية منها.

يعتبر الباحث العقبات التي تواجه التنمية المحلية والمشاركة الشعبية التي عمد إلى توضيحها من أهم أسباب ما يصفه المفكرون الجزائريون بفشل النظام اللامركزي الذي جاءت المشاركة الشعبية في التنمية المحلية إحدى صوره، إضافة إلى عدّة أسباب، منها دور الجماعات الإقليمية في التنمية؛ حيث تجدر الإشارة إلى أن الجزائر لا تتوفر إلا على أربع بلديات لها موارد خاصة بها، وهي (الدار البيضاء وبرج عمر إدريس وحاسي مسعود وبلدية عين أم الناس) من ضمن 1541 بلدية على مستوى 48 ولاية، وتم في ظل هذا العجز أو التخلف تصنيف البلديات إلى بلديات قابلة للتنمية (302 بلدية) وأخرى غير قابلة للتنمية (877 بلدية) وبلديات فقيرة جداً (358 بلدية)، وهذه الأخيرة تحتاج إلى دعم قوي وتدخل من طرف الدولة المركزية، وأسهم ضعف التأطير ونقص الكوادر الإدارية، وسوء توزيع إطارات الدولة وعدم تحفيزهم كذلك في جعل هذه البلديات في المؤخرة (حامدون، 2006: 14).

أمّا الترجمة الإحصائية لما تواجهه الجزائر من مشكلات اقتصاديةٍ وتنموية تعرقل المشاركة الشعبية في التنمية المحلية – إلى حد ما – فيذكر الباحث ما يأتي:

كان نصيب برامج التنمية المحلية في الجزائر في الفترة الممتدة بين عامي (2000 – 2004) على النحو الآتي: في عام 2000 بلغ 35,5 ملياراً، وفي عام 2001

بلغ 39,4 ملياراً، وفي عام 2003م بلغ 41,79 ملياراً، وفي 2003 بلغ 45,47 ملياراً، وفي 2004 بلغ 66 ملياراً، وهذا بحسب إحصائية أعدها أحمد شريقي، بعنوان تجربة التنمية المحلية بالجزائر؛ حيث كانت في تزايد مستمر، ولكن فيما يتعلق بباقي الفترات الزمنية وصولاً إلى وقتنا الحاضر؛ فقد كان نصيب المشروعات التنموية من ميزانية الدولة الجزائرية رهناً ومتأثراً بالأزمات المالية التي كانت تعانيها الدولة الجزائرية، وقدّم وزير المالية عبد الرحمن راوية لأعضاء اللجنة المالية التابعة للمجلس الشعبي الوطني عرضاً مفصلاً عن الأوضاع المالية للدولة الجزائرية، وأوضح الوزير أن الأزمة المالية التي تعاني منها الجزائر سببها الانخفاض المفاجئ والسريع لأسعار البترول (يحيى، 2017: 9).

وقد عرفت صادرات المحروقات الجزائرية تراجعاً رهيباً؛ فقد تراجعت من 60,3 مليار دولار في سنة 2014 إلى 27,1 مليار دولار في سنة 2016م، واستمر هذا التراجع في الأشهر الستة الأولى من عام 2017م؛ إذ بلغت 18,7 مليار دولار، مع العلم أن الجزائر تعتمد في ميزانيتها على جباية المحروقات بنسبة كبيرة لا تقل عن 65 بالمائة، وأضاف وزير المالية عبد الرحمن راوية أيضاً أن احتياطي الصرف الجزائري قد تراجع بشكل كبير؛ فقد تراجع من 200 مليار في سنة 2014 إلى 105 مليارات دولار في سنة 2017، وسيواصل هذه الاحتياطي تراجعه تحت سقف 100 مليار دولار في السنوات المقبلة، وأوضح وزير المالية أن الجزائر ستواجه في المستقبل خطر التضخم، ومن ثم لا بدّ من توخي الحيطة والحذر، كما أوضح أن السلطات الجزائرية ستتخذ الإجراءات الرقابية اللازمة والصارمة لتأطير عملية التمويل غير التقليدي المثير للجدل (يحيى، 2017: 10).

إن ما سلف أثّر سلباً على التنمية المحلية، إضافةً إلى أنّ المشكلات الأمنية الدراماتيكية التي عاشتها الجزائر، هي التي عمقت من حدة وضع الجماعات المحلية المتردي، وخاصة بالنسبة إلى التجهيزات والبنى التحتية التي تضررت، ونتيجة لذلك عرفت الجزائر تدهوراً حاداً لنوعية الحياة لأغلبية المواطنين الجزائريين نتيجة محدودية تجهيز البلديات وتدهور البنية التحتية الموجودة وعودة بعض الأمراض والأوبئة. ولمواجهة كل هذه المشكلات بقيت الجماعات المحلية عاجزة بسبب محدودية إمكانات التدخل، وتأخر تجهيز البلديات وخاصة في مجال الخدمات الأساسية المتراكمة.

وأمّا آثار العوائق سالفة الذكر على فاعلية المشاركة الشعبية في التنمية المحلية، فإنها تتجلى في عدم تحقيق أهداف المشاركة الشعبية التي تعمل على تحقيقها (الطاهر، 2007: 4).

– **زيادة التكلفة**: حيث تعمل المشاركة – بالأصل – على ترشيد القرارات وترتيب الأولويات بحسب حاجات السكان؛ بما يحقق كفاءة الاستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة، ولكن زيادة التكلفة تمنع ذلك.

– **ضمان التأييد الجماهيري والشعبي للمشروعات التنموية المحلية**: حيث إنّ المشاركة – بالأصل – وسيلةٌ لتقريب حاجات السكان، ومطالبهم مع واقع الموارد المحلية المتاحة؛ مما يحقق رضا السكان المحليين ودعمهم للمشروعات التنموية.

– **صعوبة توجيه الموارد المحلية نحو المشروعات الإنتاجية**: في حال غياب المشاركة فإن الضغوط الشعبية تتجه نحو الحاجات المادية أو الاستهلاكية، ولا تتفهم أهمية المشروعات الإنتاجية التنموية المستقلة؛ لذلك فإن مشاركة المواطنين تعمل على توجيه الموارد المحلية نحو المشروعات الإنتاجية بدلاً من الحاجات الاستهلاكية؛ بما يؤثّر إيجاباً على حياة المشاركين في المستوى الزمني المتوسط والبعيد.

– **عدم تحقيق الفاعلية للمشروعات المحلية**: وهو يتم في الأصل من خلال:

1 – توفير بيانات حقيقية عن واقع المجتمعات المحلية.

2 – إقامة نسق من العلاقات السليمة، يراعي قيم المجتمع وعاداته.

3 – ضمان التكامل والتعاون المشترك بين مستويات التنمية الوطنية والمحلية.

– **صعوبة تحديد المشكلات والحاجات الحقيقية للسكان المحليين الجزائريين**: حيث تعمل المشاركة على تحديد المشكلات والحاجات للسكان المحليين فعلياً، ومن ثم تحقيق إدارة كفوء للموارد المحلية.

ومن ثم؛ بالاستناد إلى ما سلف وجد الباحث أن فاعلية المشاركة الشعبية بالتنمية المحلية ما تزال دون المستوى المطلوب، وتحتاج إلى التفعيل والمزيد من الدعم، والأهم في صدد تقييم فاعلية المشاركة الشعبية في التنمية المحلية ولا سيما التحديات التي تواجههما؛ فمن الضروري التركيز على التحديات المرتبطة بالمشاركة الشعبية نفسها، إن المشاركة نفسها تسهم في توليد الصراعات والخلافات بين

المواطنين من جهة والخبراء والفنيين في هيئات الوحدات المحلية من جهة أخرى حول سلطة اتخاذ القرار؛ حيث يعتمد الخبراء؛ لأنهم المسؤولون عن اتخاذ القرار في هيئاتهم، في حين يعتقد المواطنون أنهم الأقدر على تحديد أولويات حاجاتهم، كما أن مشكلة اختلاف حاجات المواطنين باختلاف فئاتهم وطبقاتهم قد تكون مشكلة أمام ترتيب الحلول للمشكلات المحلية.

خامساً – متطلبات نجاح المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية الجزائرية مستقبلاً:

بالاستناد إلى ما سبق، وبناءً على النظرة التحليلية لواقع المشاركة الشعبية في التنمية المحلية في الجزائر من منظور الباحث المتمثّلة في كون المشاركة الشعبية في التنمية المحلية في الجزائر ما تزال دون المستوى المطلوب، وليست فعّالة إلى الدرجة التي يصوّرها الأكاديميون الجزائريون، فإنه لا بدّ – لكي تكون سبباً لتقدّم الجزائر وتطورها، ولكي تصل إلى درجة عالية من الفاعلية والتأثير – من تفعيل مجموعة من الجوانب المهمّة لرفع مستواها عبر تحسين ما يلي من الجوانب التي يعتبرها الباحث متطلبات لنجاحها في تأدية دورها المطلوب في دعم تقدّم الدولة الجزائرية، وفق الأشكال الآتية:

1 – تحديث النصوص القانونية، حيث إن النصوص القانونية التي تسير الجماعات المحلية، والصادرة سنة 1990 لم تعد تطابق الواقع الجديد الذي تعيشه الجزائر من تعددية حزبية واقتصاد السوق، كما أن هذه النصوص تكون – في بعض الأحيان – غير واضحة خصوصاً ما تعلق بطبيعة العلاقة بين الوالي والمجلس الشعبي الولائي، وكذا علاقة الأمين العام للبلدية بالمجلس الشعبي البلدي، وكذا دور الدائرة الذي يبقى دون المستوى المطلوب، وقد يكون معرقلاً في بعض الأحيان؛ لذا وجب إعادة النظر في هذه النصوص وتكييفها حتى تواكب التطورات الحادثة، كما يجب تفعيل دور الدائرة أو إلغاؤها إذا لم تستطع أن تقدم إضافة للعملية التنموية.

2 – يجب تعديل قوانين الترشح للمسؤولية على المستوى المحلي واشتراط المستوى التعليمي لضمان مستوى عال من الكفاءة، بالإضافة إلى برمجة دورات تكوينية دائمة ومستمرة للمسؤولين خصوصاً في مجال طرق التسيير الحديثة وكذا التسويق.

3 – فيما يخص المجتمع المدني يجب إشراك مختلف الجمعيات التي تنشط على المستوى المحلي من خلال اقتراح ومرافقة مختلف المشاريع، وتكريس ثقافة التشاور بين المسؤولين المحليين ومختلف فعاليات المجتمع المدني في المجالات كافة تجسيداً لمبدأ إدارة جوارية تتفاعل مع مختلف فئات المجتمع، وتعمل على زرع الثقة بين الدولة والمواطن، وتشجّع على العمل التطوعي المنظم.

4 – فيما يخص الحكم الراشد المحلي، ومحاربة الفساد، تعتبر الجماعات المحلية فضاءً لممارسة الصفة التمثيلية والديمقراطية التشاركية بين مختلف شرائح المجتمع، كما أن تطبيق سياسة المشاركة وتكامل الجهود يعطي مصداقية أكبر لعمل هذه الجماعات، وهي أساسيات الحكم الراشد الذي يبنى على الديمقراطية والتشاور والتكامل، الذي يهدف إلى القضاء على الفقر، وتهيئة فرص عمل، وتحقيق الحرية والسلم والاستقرار واحترام حقوق الإنسان. إن هذه الأهداف هي الأساس الذي يقوم عليه أي حكم سواء على المستوى الوطني أو المحلي.

5 – توفير الوسائل المادية والبشرية للهيئات المحلية لتمكينها من القيام بدورها، كما يجب تفعيل الرقابة البرلمانية من خلال القيام بزيارات ميدانية للاطلاع على وضع المشاريع التنموية على المستوى المحلي ومتابعة صرف النفقات العمومية.

6 – يجب البحث عن إعلام محلي من خلال إنشاء محطات سمعية وبصرية وطبع جرائد، تهتم هذه الوسائل بشؤون الأقاليم المحلية والهيئات المشرفة عليها من أجل إعطاء صورة عن الواقع وتقريب المواطنين من مسؤوليهم المحليين وطرح انشغالاتهم وكذا توعية المواطنين بالمشاركة في المجهود التنموي.

7 – يجب على المسؤولين المحليين الاهتمام بعنصر التكنولوجيا والمعلوماتية، وهذا بتعميم استعمال أجهزة الإعلام الآلي، واقتناء برامج معلوماتية تطبق في جميع الوظائف من أجل زيادة فعالية ومردودية هذه المصالح، كما أن اتخاذ قرارات سليمة يتطلب توافر معلومات دقيقة وآنية؛ ولذا وجب إنشاء مكاتب خاصة بالتخطيط والإحصاء من أجل جمع المعلومات على المستوى المحلي؛ لتوفير قاعدة من المعطيات تساعد المسؤولين على اتخاذ القرارات، ووضع إستراتيجية لتنمية محلية فاعلة.

على سبيل التوكيد والتدقيق، فإن هذه المتطلبات في حال معالجتها وتفعيلها؛

فهي تحسن أداء المشاركة، ولكن ذلك وقف على تجاوز العقبات التي تواجه التنمية المحلية في الجزائر؛ لأن كلّاً منهما، رهن بحال الآخر ولا انفكاك بينهما.

الخاتمة:

اتجهت الجزائر إلى تطويرِ المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية المحلية حتميّاً؛ حيث تَعتبر الجزائرُ الجهودَ الشعبية إحدى الركائزِ الأساسية التي يُمكِنُ من خلالها النهوضُ بالمجتمع والارتقاء به، والعمل على تحسين مستوى مساهمة أبناء المجتمع تطوُّعاً في جُهودِ التنمية سواء بـالرأي أو العمل أو التمويل وحثّ الآخَرينَ على المشارَكة وعَدم وَضْعِ العراقيل أمام الجُهودِ المبذولة من جانب قيادات المجتمع، وغير ذلك من الأمورِ التي تؤدِّي إلى تنميةِ المجتمع وتحقيق أهدافه، ومما نتج عن الدراسة صعوبة تفعيل المشاركة الشعبية حتى تاريخ إجراء الدراسة؛ أي عام 2017 في المساهَمةِ في التنمية المحلية بالجزائر بالشكل الذي يجعلها تحتل مكانة تنموية محورية في الجزائر من دون النظرة الإيجابيّة إلى المجتمعِ المحلِّيِّ وقُدراته على إحداثِ التنمية الشاملة باستخدام الموارد المحلية المتاحةِ بِطُرُقٍ وأساليبَ تُلائِمُ الظروفَ المحلية السائدة، وتُعزِّزُ اكتسابَ المعارفِ والمهارات اللازمة لإحداثِ التغيير، إضافة إلى الاهتمام بدوافعِ المجتمع وتطلُّعاته الإنسانية، وعدم التركيز على النواحي المادِّيَّة فقط، مع مُراعاةٍ لِعاداتِ أفراد المجتمع وتقاليدهم ومواقفهم ورصيدِهم الثقافيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ والبيئيّ وأنماط حياتهم، وكذلك النظر إلى المجتمع المحلِّيِّ نظرةً شامِلَةً تأخُذُ بِعَينِ الاعتبار أبعادَه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية المختلفة، وأخيراً التعليم والتدريب النابع من احتياجات حقيقية لأفراد المجتمع المحلِّيّ وتجارِب وخِبراتٍ واقعية لهم، والاستفادة من خِبرات المختصِّينَ في مجالاتِ التنمية الشاملة.

النتائج:

وصل الباحث بعد الدراسة والتمحيص إلى النتائج الآتية:

1 – عدم التفريق بين المشاركة الشعبية من جهة والتنمية المحلية من جهة أخرى؛ لأن كلاً منهما رهنٌ بالآخر.

2 – كان من المفترض أن تؤدّي هذه الحركة الإدارية؛ أي المشاركة الشعبية إلى نتائج سياسية وأمنية تتمثل بشرعية الحكم ومشاريعها والرضا الشعبي، ولكن في الفترة الأخيرة نُلاحظ إضرابات عمالية وامتعاضاً شعبياً لا يعبّر عن مؤشّرٍ إيجابي.

3 – الكثير من الكتابات السياسية الجزائرية تضخّم من الآثار الإدارية والسياسية الناجمة عن الانتقال نحو اللامركزية الإدارية، التي جاءت المشاركة الشعبية كإحدى صورها؛ حيث يرى الباحث أن هناك مبالغة حيال ذلك لكون التنمية المحلية جزءاً من كل، وهناك مستويات وفروع أخرى للتنمية؛ فالتنمية المستدامة أعم وأشمل، كما أن هناك مشاركات أشمل ومنظّمة ونابعة للجان مركزية، وكلفتها على الدولة.

4 – يؤكد الباحث ضرورة ترسيخ القناعات بأن المشاركة حق دستوري مصون، واستغلال دعم القيادة الحالية برئاسة الرئيس عبد العزيز بو تفليقة لحقوق المواطنين والقوى المجتمعية في إدارة شؤون الدولة الجزائرية.

5 – جاء اقتراح الباحث في فرض الدراسة موافقاً لنتائجها وفق ما ثبت بعد الدراسة والتحليل، المتمثّل في كون العوائق التي تواجه كلّاً من المشاركة الشعبية والتنمية المحلية في الوقت الراهن، تؤثّر على الأهداف المتوقعة منهما، وذلك بالاستناد إلى الحالة الراهنة لمرتكزات التنمية المحلية، ومدى المشاركة الشعبية فيها على الرغم مما أفرزته من إيجابيات على الواقع الجزائري الداخلي، إلا أنّ الأهداف المرجوة من المشاركة الشعبية في التنمية المحلية لم تتحقق في ظل العقبات التي تواجهها، والتي من الممكن اعتبارها معياراً للتدليل على فاعلية تأثير المشاركة الشعبية بالتنمية المحلية في الجزائر.

التوصيات:

هذه المقترحات تعول عليها الدراسة في تحقيق مشاركة شعبية واسعة في مختلف الأنشطة المحلية تنموياً وسياسياً، وتتمثل في الآتي:

1 – بخصوص كيفية التعامل مع معوقات المشاركة الشعبية في التنمية المحلية، ينصح الباحث بتفعيل المشاركة الشعبية في التنمية المحلية عبر وَضْع أهدافٍ مُحدَّدة وواضحة لتنميةِ المجتمع المحلِّيِّ تنسجِمُ مع احتياجاتِه الحقيقية وأولوياته، والنظرة الإيجابيّة إلى المجتمعِ المحلِّيِّ وقُدراته على إحداثِ التنمية الشاملة باستخدام الموارد المحلية المتاحةِ بِطُرُقٍ وأساليبَ تُلائِمُ الظروفَ المحلية السائدة، وتُعزِّزُ اكتسابَ المعارفِ والمهارات اللازمة لإحداثِ التغيير، والاهتمام بدوافعِ المجتمع وتطلُّعاته الإنسانية، وعدم التركيز على النواحي المادِّيَّة فقط، مع مُراعاةٍ لِعادات أفراد المجتمع وتقاليدهم ومواقفهم ورصيدِهم (الثقافيّ والاجتماعيّ

والاقتصاديّ والبيئيّ) وأنماط حياتهم، والنظر إلى المجتمع المحلِّيِّ نظرةً شامِلَةً تأخُذُ بِعَينِ الاعتبار أبعادَه (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية) المختلفة، والتعليم والتدريب النابع من احتياجاتِ حقيقية لأفراد المجتمع المحلِّيّ وتجارِب وخِبرات واقعية لهم، والاستفادة من خِبرات المختصِّينَ في مجالاتِ التنمية الشاملة.

2 – ينبغي لمؤسسات الدولة المختصة توفير القاعدة اللازمة من البيانات والتقارير والدراسات فيما يتعلق بالمشاركة الشعبية في أعمال التنمية المحلية، وهذا الأمر لا يمكن تحقيقه اليوم إلا من خِلال مؤسسات أكاديمية بحثية من أجل الوصول إلى تنظير علمي يحدد قياس أثر المعلومات في التخطيط لتنمية المجتمعات المحلية.

3 – تعزيز مخصصات المشروعات المركزية للوحدات الإدارية لتكون المجالس المحلية والمركزية مسؤولة مسؤولية كاملة تحت إشراف الأجهزة المركزية التي يحق لها متابعة إنجازات المجالس المحلية؛ لإحداث التطور المنشود في مناطقها وبما يُلبي حاجات المواطنين من المشروعات الضرورية والأساسية، بالتزامن أيضاً مع تأدية المسؤوليات التي تقع على عاتق المجالس المحلية حيال ما يتصل بإيجاد المعالجات والحلول للقضايا التي قد تظهر بين حين وآخر.

4 – بناء قدرات السلطات المحلية على أسس علمية وموضوعية، وذلك من خِلال التركيز على جوانب، من مثل تكثيف الدورات التدريبية والتأويلية لأعضاء المجالس المحلية؛ وذلك من أجل رفع كفاءتها وبناء قدرات هذه الأجهزة المعنية بإدارة المجتمعات المحلية وتنميتها.

5 – القضاء على المظاهر السلبية المتفشية بين أوساط قيادات المجالس المحلية من اللامبالاة والسلبية، والإهمال، والفساد المالي والإداري، والرشوة، والمحسوبية والعلاقات الشخصية، والأنانية وعدم الشعور بالمسؤولية الموكلة إليهم. وذلك من خِلال التركيز على تطبيق مبدأ الثواب والعقاب، وتشديد الرقابة المركزية من قبل وزارة الإدارة المحلية وكذا الرقابة المحلية من قبل الهيئات المحلية على أعمال المجالس المحلية مالياً وإدارياً، وذلك من خلال تطبيق مبدأ سيادة القانون، وبإحياء العمل المؤسسي الجماعي وإرساء تقاليده محل النزعة الفردية للمسؤول الأول في مؤسسات السلطة المحلية.

المراجع:

أزروال، يوسف. (2011). الحكم الراشد بين الأسس النظرية وآليات التطبيق: دراسة في واقع التجربة الجزائرية. "مذكرة ماجستير". كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية. الجزائر: جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

إسماعيل، قيرة. (2002). **مستقبل الديمقراطية في الجزائر.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

البلي، مسعود. (2010). واقع السياسيات الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها في التنمية المستدامة. "رسالة ماجستير" في العلوم السياسية. كلية الحقوق والعلوم السياسية. قسم العلوم السياسية. جامعة باتنة. الجزائر.

الجوهري، محمد. (2008). **المدخل إلى علم الاجتماع.** القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.

حامدون، سليمان. (2006). اللامركزية الإدارية ومساهمتها في التنمية المحلية. **مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية.** 5 (2): 114.

حيدر، حسن. (2014). أهمية المشاركة المجتمعية في تقويم المخططات الأساسية للمدن. **مجلة واسط للعلوم الإنسانية.** 3 (25): 387.

خيضر، خنفري. (2011). تمويل التنمية المحلية في الجزائر: واقع وآفاق. جامعة الجزائر: "أطروحة دكتوراه" في العلوم الاقتصادية.

زارع، حياة. (2018). المشاركة المجتمعية ودورها في تفعيل التنمية المحلية: دراسة حالة الجزائر. **مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية،** 5 (18): 5.

زايت، كمال. (2017). الجزائر تخوض حرباً على بقايا الإرهاب وسط تهديدات تنظيم «الدولة». **جريدة القدس العربي.** [1289]: 2، متاح على الرابط:
http://www.alquds.co.uk/?p=775093

سلمان، سامر. (2009). دور الدولة في الاقتصاد. **مجلة السياسة الدولية.** 44، (175): 164.

شفيق، محمد. (2009). **دراسات في التنمية الاجتماعية.** مصر: المكتب الجامعي الحديث.

صابر، محيي الدين. (1986). **التغييب الحضاري وتنمية المجتمع.** الجزائر: المكتبة العصرية.

صالح، سامية. (2005). **المشاركة السياسية والديمقراطية.** القاهرة: جامعة عين شمس.

الطاهر، ميمون. (2007). **مفهوم المشاركة الشعبية في التنمية المحلية.** الجزائر: جامعة سطيف.

عاشور، قياتي. (2017). دور المشاركة الشعبية في التنمية المحلية. **مجلة جيل للدراسات السياسية.** 11: 75.

عبد المؤمن، علي. (2008). **مناهج البحث في العلوم الاجتماعية.** القاهرة: منشورات جامعة 7 أكتوبر.

عبد الواحد، طه. (2017). عودة 15 ألف «تائب» عن الإرهاب إلى الحياة العامة في الجزائر. **جريدة العرب الدولية.** [14253]: 2، متاح على الرابط:
https://aawsat.com/home/article/1104696

عثمان، غنم. (2001). **التخطيط: أسس ومبادئ عامة.** عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

العجال، محمد. (2007). إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم. **مجلة العلوم الإنسانية**. 3(12): 243.

عليوة، محمود. (2017). **المشاركة السياسية**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.

قيرة، إسماعيل. (2001). **العولمة وموقع الجزائر في النظام العالمي الجديد**. جامعة منتوري قسنطينة: قسم علم الاجتماع.

كافي، فريدة. (2016). **التنمية المحلية في الجزائر**. الجزائر: جامعة مولود معمري.

اللاوي، عبد السلام. (2011). دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر. "رسالة ماجستير منشورة". كلية العلوم السياسية، الجزائر: جامعة ورقلة.

لندن. (2017). الجزائر تتوقع تضاعف النمو الاقتصادي خلال 2018م. **جريدة العرب الدولية**. العدد [14227]. ص1. متاح على الرابط: https://aawsat.com/home/article/1078926

مدغري، أحمد. (2007). **النشاط العمومي المحلي والتنمية المحلية المستدامة: دراسة حول الجانب النظري والواقع الجزائري**. الجزائر: المدرسة الوطنية للإدارة.

مهملي، علي. (2016). الخطاب السياسي وآليات تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر. **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، 6(13): 94.

يحيى، أحمد. (2017). **البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة لعام 2017**. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: إصدار بوابة الوزير الأول.

قدم في: أبريل 2018

أجيز في: ديسمبر 2018